

إعلان

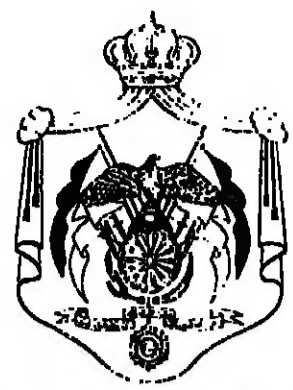
عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد يمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة
السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في
٢٨ / ٦ / ١٩٩٣ م

١٩٩٢/٦/٢٩ م

رئيس الوزراء
الدكتور عبدالسلام المجالي



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١١ محرم سنة ١٤١٤ هـ الموافق ١ تموز سنة ١٩٩٣ م • العدد ٣٩٠٧

الصفحة

الفهرس

١٢٦٢
١٢٦٤
١٢٦٥
١٢٦٦
١٢٧٩
١٢٨٠
١٢٨١

اللجنة الملكية لشؤون القدس
تشجيع الاستثمار
الغاء مديرية تشجيع الاستثمار
تطبيق القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل
امر دفاع مدني رقم (١) لسنة ١٩٩٣
قرار صادر عن وزير التمويين
قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من المأهول

اللجنة الملكية لشؤون القدس

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على إعادة تشكيل اللجنة الملكية لشؤون القدس على النحو التالي :

- ١ - معالي العين أكرم زميتير
 - ٢ - معالي الدكتور معين أبو نوار
 - ٣ - معالي الدكتور عبدالسلام العبدادي
 - ٤ - معالي السيد طلال طعمان الحسن
 - ٥ - سماحة الشيخ الدكتور نوح سلمان القضاة
 - ٦ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب
 - ٧ - معالي المهندس رائف نجيم
 - ٨ - عطوفة الدكتور عدنان البخيت
 - ٩ - نيابة المطران سليم الصايغ
 - ١٠ - نيابة المطران سمير تغمسي
 - ١١ - سعادة السيد سليم خليل
- ممثل طائفة الروم الارثوذكس
والدير التنفيذي لمجلس الكنائس .

رئيسا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا
عضوا

تشجيع الاستثمار

استعرض مجلس الوزراء بنسببات لجنة تشجيع الاستثمار رقم ١٦٢-١٢٠ الوارده بكتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٦٢٠-٢١-٧٩٩٧ تاريخ ١٦-٥-١٩٩٢ وبناء على توصية لجنة التقييمية قرر المجلس في جلسته المتعمدة بتاريخ ١٥-٦-١٩٩٢م الموافقة على التنسيبات بالشكل التالي :-

١ - الموافقة على اعتبار المشاريع التالية بمشاريع اقتصادية مصدقة نفع بالاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٦ ، ١٤ من قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته لسنة ١٩٨٨ على أن لا تتجاوز مدة تنفيذ هذه المشاريع ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتسري الاعفاءات من تاريخ اجراء المطابقة الفعلية للوجودات الثابتة المستوردة بمقتضى احكام المادة ٢٩/١ من القانون :-

- ١ - الشركة الاهلية لتصنيع العبوات والتعبئة - اربد - المنطقة الصناعية .
 - ٢ - شركة جبل الزيتون الطبيه - الزرقاء - الاوتوستراد - مستثنى عام .
 - ٣ - الشركة الوطنية للامونيا وصناعة المركبات الكيماوية - العقبة .
 - ٤ - شركة البدر للصناعات البلاستيكية - مدينة سحاب الصناعية .
 - ٥ - شركة مصانع الاخشاب ومشتقاتها - العقبة - الشريط الساحلي .
 - ٦ - الشركة الاردنية الكوبية المنتجات الزراعية والغذائية - مشروع مختبر زراعة الانسجة النباتية - منطقة البادودة .
 - ٧ - الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب الجب -
 - ٨ - شركة مصانع المواد الزراعية والكيماوية - الضليل - المنطقة الصناعية .
 - ٩ - الشركة المتحدة لصناعة العبوات الانبوبية - مدينة سحاب الصناعية .
 - ١٠ - مصنع الحباري واد التجبيل - المعبره - محافظة المرق .
 - ١١ - مصنع وائل طوقان للحديد - محافظة العاصمة - الموقر .
- ب - الموافقة على اعتبار المشاريع التالية بمشاريع اقتصادية تتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون تشجيع الاستثمار المذكور شريطة استيراد الموجودات الثابتة - الآلات والمكينات والمعدات واللوازم وقطع الخيار - خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتسري الاعفاءات من تاريخ اجراء المطابقة الفعلية للمستوردات بمقتضى احكام المادة ٢٩/١ من القانون :-
- ١ - الشركة المتحدة لتصنيع الاكياس النسيجية - المنطقة الصناعية - ببادر وادي السر .
 - ٢ - شركة حرف لانتاج الموسيقى وهندسة الصوت - عمان .
 - ٣ - الشركة الاردنية المتحدة للاستثمار - جامعة عمان - الاهلية - السرو .
 - ٤ - مصنع صلاح للالبسة الجاهزة - الرصيفة .
- ج - الموافقة على طلبات المشاريع الغائبة التالية :-

- ١ - شركة سليم الخراز - الموافقة على تمديد مدة استيراد اجهزة ومعدات معفاة لمدة سنتين اضافيتين شريطة استيرادها قبل ١٠-١-١٩٩٥ .
- ٢ - شركة مستشفى الاردن الحديث - الموافقة على اعفاء اجهزة ومعدات وقطع غيار .
- ٣ - شركة مصانع النسيج البلاستيكيه - الموافقة على اعفاء ماكينات ومعدات وقطع غيار .
- ٤ - شركة حسين واسماعيل مصطفى - مصانع كنوز الشرق - الموافقة على اعفاء اجهزة ومعدات وقطع غيار .

هكذا من المأهول

- ٥ - شركة مطاحن ومعامل المعرونة الحديثة - الموافقة على اعفاء ماكينات ومعدات وقطع لمبصر
٦ - مستشفى لرح - الموافقة على اعفاء اجهزة ومعدات وقطع غيار .
٧ - شركة الموارد الصناعية الاردنية - الموافقة على اعفاء اجهزة ومعدات وقطع غيار .
٨ - شركة المصانع الاردنية للادوات الصحية - الموافقة على اعفاء ماكينات ومعدات وقطع لمبصر
٩ - مصنع عبدالرزاق غوشه لمنتجات اللحوم المعلبة - مؤسسة الراعي للصناعة الغذائية - الموافقة
على اعفاء مقسم تلفوني وتوابعه وتعديل قبة بند معفسي .
١٠ - شركة الوفاء للاستثمار والتنمية الزراعية والحيوانية - الموافقة على اعفاء تلاعة بطاطا عدد ٢ .
١١ - مصنع عبدالحميد ابو شقرة للعطور ومواد التجميل - الموافقة على اعفاء ماكينات واجهزة وقطع
غيار .
١٢ - شركة الاردن للاستثمار السياحي - مشروع قرية الطيبه السياحي - الموافقة على اعفاء معدات
ولوازم لاستكمال المشروع .
١٣ - المستشفى الايطالي - الكرك الموافقة على اعفاء اجهزة ومعدات ولوازم وقطع غيار لغايات التجديد
والتحديث .
١٤ - شركة التوفيق للفنادق - فندق نزال الكبير - الموافقة على اعفاء اثاث وتجهيزات .
١٥ - الشركة المتحدة لصناعة السلوكيماويات - الموافقة على اعفاء صاج مجلفن لغايات استكمال
المشروع .
١٦ - شركة ميشيل الصايغ وشركاه - المصنع الوطني للرائنجات - لاعفاء ماكينات ومعدات لغايات
استكمال المشروع .

الفاء مديرية تشجيع الاستثمار

بالنظر لصدور نظام تنظيم دائرة تشجيع الاستثمار رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٢ ، قرر مجلس الوزراء في جلسته
المنعقدة بتاريخ ١٩-٦-١٩٩٣ بالاستناد الى المادة الخامسة مقرر ب من نظام تنظيم وادارة وزارة الصناعة
والتجارة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ كما عدلت بالنظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ ، الموافقة على الفاء مديرية تشجيع
الاستثمار واستناد مهامها وصلاحياتها المتعلقة بقانون تشجيع الاستثمار الى دائرة تشجيع الاستثمار
واستناد مهام مدير مديرية تشجيع الاستثمار وصلاحياته الى مدير عام دائرة تشجيع الاستثمار .

نظير القانون الموت لمقاطعة اسرائيل

قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٣

عملا بالصلاحيات المخولة الي من قبل مجلس الوزراء لغايات تطبيق احكام القانون
الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ تنفيذا لاحكام مبادئ المقاطعة
المقررة ، اقرر ما يلي :

اولا :

- رفع الحظر الجزئي المفروض على الشركة العنصرية : -
1 - MYSORE KIRLOSKAR LTD
2 - MIRLOSKAR ELECTRIC CO . LTD
3 - PRECISION TOOLING SYSTEMS LTD

ثانيا :

فرض حظر جزئي يقضي بمنع استيراد العطور التي تحمل اسم المعقني الاسباني
JULIO IGLESIAS :
من الشركة الاسبانية :
MYRUR GYA S.A
MAS COSMETICS S.A

وشركتها الفرعية الاسبانية :

ثالثا :

يبقى الحظر الجزئي المفروض على الشركة البريطانية :
COVRTAULDS PLC

وكافة فرومها والقاضي بمنع استيراد البلاط المرمر المستعمل في الارضيات والجدران والذي
يحمل العلامة التجارية : AMTICO العائدة للشركة الامريكية :

AMERICAN BELTRITE RUBBER CO . INC

رابعا :

افراج اسم الباخرة الفرنسية MERMOZ والتي أصبحت تحمل الجنسية الباهامية
على القائمة السوداء .

هكذا من المثل

خامسا :

انراج اسم الباخرة البانامية : DEACON سابقا : JIMMEL MARU
على القائمة السوداء .

سادسا :

رفع اسم الباخرة القبرصية : SUNRESE سابقا : LUCY REFINER
من القائمة السوداء .

سابعا :

انراج اسم الباخرة البانامية : HEGG سابقا : EL PROGRESO
على القائمة السوداء .

ثامنا :

استمرار انراج اسم الباخرة الالمانية NJORD التي غيرت اسمها الى CAROLIN
وجنسيتها الى الجنسية القبرصية على القائمة السوداء .

تاسعا :

استمرار انراج اسم الباخرة الالمانية YMIR التي غيرت اسمها الى KATRINA
وجنسيتها المالطية على القائمة السوداء .

عاشر :

انراج اسم الباخرة اليونانية SILVER ATHENS التي قامت بتغيير اسمها الى SILVER SEA وجنسيتها الباهامية على القائمة السوداء .

احد عشر :

اعتماد الاسم MAXUS ENERGY CORP كاسم جديد للشركة الامريكية المحظورة :
DIAMOND SHAMROCK CORP في القائمة السوداء .

اثنا عشر :

انراج اسم الباخرة النرويجية BARELI في القائمة السوداء .

ثلاثة عشر :

انراج اسم الباخرة المالطية LEONID SUBINOV سابقا : CARMANIA
في القائمة السوداء .

اربعة عشر :

رفع اسم الباخرة القبرصية VASHIP سابقا : SAILOR 11
من القائمة السوداء .

خمس عشر :

انراج اسم الباخرة الليبيرية NORTHERN HIGHWAY في القائمة السوداء .

ستة عشر :

انراج اسم الباخرة الليبيرية AKAR سابقا ERDSL في القائمة السوداء .

سبعة عشر :

اعتماد اسم TIMKEN GMBH كاسم ثاني للشركة الالمانية المحظورة :
TIMKEN EUROPA GMBH في القائمة السوداء .

ثمانية عشر :

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة البريطانية : CARGILL P. L. C.

واسمها السابق :

CARGILL (U. K) LTD

تسعة عشر :

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة الامريكية : G.T.E CORP

واسمها الكامل :

GENERAL TELEPHONE & ELECTRONICS CORP

وسائر فروعه .

عشرون :

سريان الحظر المفروض على الشركة الدانمركية :

SOPHUS BERENDSEN A/S .

على شركتها الفرعية المبنية حاليا :

SOPHUS BERENDSEN A/S

ADEMI AB

ADEMI OY AB

ANGUS & CRICHTON (SALES) LTD

ATLAS ABEMI A/S

ATLAS _ SJONG HYDRAULIKK A/S

BG BJORNKLADER _ GROLLS AB

BAKTERIOLOGISK LABORATORIUM NATIN A/S(D)

BERENDSEN FLUID POWER LTD

SWEDEN

FINLAND

U.K.

NORWAY

NORWAY

SWEDEN

UK

هكذا من المثل

CELCURE CHEMICALS (M) SDN. BHD	MALAYSIA
KEMCOM SDN. BHD.	MALAYSIA
CENTRE CLEAN LTD	U.K
CLI _ PON INSECT SCREENS LTD	U.K
CONTRA PEST LTD	U.K
_ CREATIVE PLANT DESIGN & MAINTAINANCE LTD	U.K
DISPOCSAN LTD	U.K
FAST DRAIN CLEANING SERVICES LTD	U.K
FULLER ENGINEERING LTD	U.K
MICHEL GAILLARD S_A	FRANCE
GARDENAIR NATURAL PLANT DECOR (RENTALS) LTD	U.K
HADRIAN HYGIENE LTD	U.K
HYGECLEN LTD	U.K
HYGIENE MANAGEMENT SERVICES LTD	U.K
THE LONDON FUMIGATION CO (KENYA) LTD	KENYA
MICHAEL BOULTON LTD.	U.K
OFFICE PLANTERS LTD	U.K
PESTAGON LTD	U.K
CELCURE (AUSTRALIA) PTY LTD	AUSTRALIA
HPC PTY LTD	AUSTALIA
JUBILEE NURSERY PTY. LTD	AUSTALIA
MURLASH PTY LTD	-
QUARANTINE SERVICES PTY LTD	-
SYKES INDOOR PLANT SERVICES PTY LTD	-
VIRON LABORATORIES (AUSTRALIA) PTY LTD	-
RD (CHEMICALS) & WOOD PROCESSES LTD	-
RATSOURIS LTD	U.K
READING BUSINESS CLEANING SERVICE LTD	U.K
RENTOKIL B.V.	NETHERLANDS
RENTOKIL BAHAMAS LTD	BAHAMAS
RENTOKEL BOUWBEZICHERING B.V	NETHERLANDS
RENTOKIL CANADA LTD	CANADA
VAN HERRICKS ENVIRONMENTAL PLANTING LTD	CANADA
RENTOKIL GIBRALTAR LTD	GIBRALTAR

جبل طارق

BERENDSEN LINED SERVICE A/S	
SOPHUS BERENDSEN MARINE A/S	
BERGIS AB	SWEDEN
BICAPA AB	SWEDEN
FMI _ SWEETLAND INC.	U.S.A
FLUID COMPONENTS INC	U.S.A
E. FRIIS _ MIKKELSEN A/S	
GRI EUROPE A/S	
HYDROWA B.V	NETHERLANDS
HYDROWA BELGIUM N. V	BELGIUM
INGENIORFORRETNINGEN ATLAS A/S	NORMAY
INGENIORSFIRMAN TITAN AB	SWEDEN
EVERT LARSSON SKYDD AB	SWEDEN
NEPROMA B_V	NETHERLANDS
O.S STEEL INDUSTRY	
PRC COMPONENTS AS	
PAUL _ MONROC ENGINEERING INC	U.S.A.
PAUL _ MUNROC HYDRAULICS INC	U.S.A.
POWER _ TECH MFC . CO	U.S.A.
ALBI _ WILLESSEN LTD (d)	U.K
ANKER _ PETERSEN SERVICES LTD (d)	U.K
APPLYBY CORNFORD LTD (d)	U.K
BRIGHT N EARLY LTD (d)	U.K
CALMIC AG	SWITZERLAND.
CALMIC B. V.	NETHERLANDS
CALMIC HYGIENE GERATE SERVICE GMBH	AUSTRIA
CALIC IBERICA S.A.	SPAIN
CALMIC ITALIA S.P.A	ITALY
CALMIC N.V.	BELGIUM
CALMIC (pty) ltd	SOUTH AFRICA
CALMIC SEVICE FRANCE S.A	FRANCE
CAREWARD LTD (d)	U.K.
CATERCLEANSE LTD (d)	U.K
CELCURE (M) SDN. BHD.	MALAYSIA

Johannes

THAMES ENVIRONMENTAL BUILDING SERVICES LTD
 TREATIM (BUTON _ ON _ TRENT) LTD
 TREATIM (GODALMING) LTD
 TREATIM (LIVERPOOL) LTD
 TREATIM (NORTH LONDON) LTD
 TREATIM (NOTTINGHAM) LTD
 TREATIM (PRESTON) LTD
 RENTOKIL AUSTRALIA PTY LTD
 TREATIM (SHEFFIELD) LTD
 TREATIM (WEM) LTD
 SERVITEX AB
 SVENDBORG DAMPVASKERI A/S
 SWEETLAND CORP
 TVATTMAN AB
 S.C. METRRIC A/S
 VISBYVATTEN AB
 UNIWARE DANMARK A/S
 VAN DE VIVJER _ CAMMAERT B.N
 VAN DE VIVGER _ CAMMAERT N.V
 CONTROLPEST AMBIENTAL S.A
 VIRGINIA PROPERTIES INC
 RENTOKIL S.A.
 RENTOKIL CHENIE B.V.
 CELCURE LTD
 DISINFESTATION LTD
 ETOKIN LTD
 POWELL'S PEST CONTROL PTY ., LTD
 POWELL'S ASSETS PTY ., LTD
 RENTOKIL PTY ., LTD
 RENTOKIL AG
 RENTOKIL A/s
 RENTOKIL AB , OY
 RENTOKIL BARBADOS LTD
 RENTOKIL (GUYANA) LTD
 RENTOKIL HELLAS LTD
 RENTOKIL HONG KONG LTD .
 RENTOKIL INDONESIA.P. T.
 RENTOKIL LABORATORIES LTD
 RENTOKIL INSURANCE LTD
 RENTOKIL LTD
 IRISH WOODWORM & DRY ROT CONTROL LTD
 RENTOKIL LTD
 RENTOKIL PEST CONTROL LTD
 RENTOKIL N.V S.A.

U.K
 U.K
 U.K
 U.K
 U.K
 U.K
 U.K
 AUSTRALIA
 U.K
 U.K
 SWEDEN
 DENMARK
 U.S.A.
 SWEDEN
 DENMARK
 SWEDEN
 DENMARK
 DENMARK
 NETHERLANDS
 BELGIUM
 SPAIN
 U.S.A.
 BELGIUM
 NETHERLANDS
 U.K.
 U.K
 U.K
 AUSTRALIA
 AUSTRALIA
 AUSTRALIA
 SWITZERLAND
 DENMARK
 FINLAND
 BARBADOS
 GUYANA
 GREECE
 HONG KONG
 INDONESIA
 FIJI
 U.K.
 IRELAND
 IRELAND
 KENYA
 NEW ZEALAND
 BELGIUM

RENTOKIL GMBH
 RENTOKIL HOLDINGS INC
 RENTOKIL CONTRACT SERVICES INC .
 RENTOKIL TROPICAL PLANT RENTALS SERVICES INC
 JALA KEMIKA P.T
 RENTOKIL JAMAICA LTD
 RENTOKIL JAPAN LTD
 RENTOKIL OFFICE MACHINE MAINTENANCE LTD
 STYLE ELECTRONIC SYSTEMS LTD
 ALERT SERVICES (1986) LTD
 AUCKLAND PEST CONTROL (1980) LTD
 BREW STERS HIRE PLANTS LTD
 JAE BEE PEST SERVICES LTD
 KEMKILL SERVICE I(1986) LTD
 PEST CONTROL SERVICES LTD
 RENTOKIL (TIMBER PRESERVATION) LTD
 RENTOKIL (MALAYSIA) SDN . BHD.
 RENTOKIL MARTINIQUE S.A.R.L.
 RENTOKIL OVERSEAS HOLDINGS LTD
 RENTOKIL PENSIONS LTD
 RENTOKIL (PORTUGAL) DESINFESTACOES LTDA
 RENTOKIL . SERVICIOS SANITARIOS S.A.
 RENTOKIL SINGAPORE PTE LTD
 RENTOKIL (THAILAND) LTD
 RENTOKIL (TRINIDAD) LTD
 SANITACT AB
 AVON REPROGRAPHICS LTD .
 STANDARD KJEMISKE FABRIK A/S

GERMANY
 U.S.A.
 U.S.A.
 -
 INDONESIA
 JAMAICA
 JAPAN
 U.K
 U.K
 NEW ZEALAND
 NEW ZEALAND
 -
 -
 -
 -
 -
 MALAYSIA
 MARTINIQUE
 U.K.
 -
 PORTUGAL
 SPAIN
 SINGAPORE
 THAILAND
 TRINIDAD & TOBAGO
 SWEDEN
 U.K

John Co. Ltd

وعلى شركاتها الفرعية الألمانية : -

- _ CALMIC GMBH
- _ INDISCO GMBH
- _ INSTITUT FÜR BETRIEBSHYGIENE GMBH
- _ THE THAMES SERVICE DEUTSCHLAND GMBH

احدى وعشرون : -

حظر التعامل مع الشركة الهولندية : -

ENGELHARD DE MEERN B.V.

اثنان وعشرون : -

سريان الحظر المفروض على الشركة البلجيكية الاسرائيلية : -

S.A.T.P. INDUSTRIES N.V.

على فرعها الشركة البلجيكية : -

TECNOMATIX MEDICAL N.V....

٢- سريان الحظر المفروض على الشركة البلجيكية الاسرائيلية : -

S.A.T.P. INDUSTRIES N.V.

على الشركة الاوكدمبورجية : -

TICNOMATIX TECHNOLOGIES N.V.

" ROBCAD " وعلامتها التجارية

ثلاثة وعشرون : -

سريان الحظر المفروض على التعامل مع الشركة من الشركة البلغارية :

ELECTRO IMPEX

على شركاتها الفرعية التالية : -

- _ F.A.R. MELANO ١ - ايطاليا : -
- _ ELPROM VERKAUFS ٢ - المانيا : -
- _ SOFBIM FRANCE ٣ - فرنسا : -
- _ ELECTRO IMPEX NIGERIA ٤ - نيجيريا : -
- _ ELTIN WARSZ ٥ - بولونيا : -

RENTOKIL NORGE A/S

NORWAY

RENTOKIL (PHILIPPINES) INC

PHILIPPINE

RENTOKIL S.A.

FRANCE

RENTOKIL WENSKA AB .

SWEDEN

THAMES SERVICE (KINGSTON) LTD

U.K

TREATIM LTD.

U.K

WOODWORM & DRY ROT CONTROL LTD

U.K

THERMOCHEM LTD

U.K

TUTOR SAFETY PRODUCTS LTD

U.K

DE SMEDT & MONSIEUR

BELGIUM

S.R. MILLWARD LTD

U.K

THOMAS COWAN & CO. PTE. LTD

SINGAPORE

RENTOKIL LTD

NEW ZEALAND

RENTOKIL (PTY) LTD

SOUTH AFRICA

RENTOKIL TANZANIA LTD

TANZANIA

RENTOKIL (ZAMBIA) LTD

ZAMBIA

٢- سريان الحظر المفروض على الشركة البلجيكية
RENTOKIL S.A

على شركاتها الفرعية البلجيكية :

RENTOKIL TROPICAL PLANTS S.A.

٣- سريان الحظر المفروض على الشركة الهولندية : -
RENTOKIL B.V

على شركاتها الفرعية الهولندية :

FOREAT B.V

HYDRO B.V.

INDISCO NEDERLAND B.V.

٤- سريان الحظر المفروض على الشركة الهولندية :

RENTOKIL CHEMIE B.V.

على شركاتها الفرعيتين الهولنديتين :

_ CHEMISCHE LABORATORIUM DORAMA B.V.

_ DEMO ONGEDIERTE BBESTRIGGING B.V.

٥- سريان الحظر المفروض على الشركة الالمانية : -
RENTOKIL GMBH

هكذا من المثل

اربعة وعشرون :-

١ - تعديل الحظر الجزئي على الشركة الهنكية :-

LUNAR DIAMONDS LTD

الى حظر كلي :-

٢ - سريان الحظر الكلي المفروض على الشركة الهندية اعلاء على فروعها الشركات الهندية التالية :-

1 - SUNRISE DIMONDS LTD

2 - ADELCO PHARMACEUTICAL LTD

3 - LUNAR GOLD INTERNATIONAL LTD

4 - LUNAR FINANCE LTD

5 - LUXURY FOAMS LTD

خمس وعشرون :-

حظر التعامل مع الشركة الألمانية :-

YTONG AG

وعلى فرعها الهولندية :-

RWK MEDERLAND N.V.

ستة وعشرون :-

حظر التعامل مع الشركة الهندية :-

GUPTA CORP

سبعة وعشرون :-

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة الهندية :-

BERLA JUTE & INDUSTRIES LTD

وشركتها الفرعية الهندية :-

INDIA LINOLEUMS LTD

ثمانية وعشرون :-

حظر التعامل مع الشركة الاميركية :-

GENERAL DYNAMICS CORP

تسعة وعشرون :-

حظر التعامل مع الشركة الاميركية :-

RUBBERMAID INC

ثلاثون :-

سريان الحظر المفروض على التعامل مع الشركة الألمانية :-

ZANDERS FEINPAPIER A.G

على الشركة الألمانية :-

KANZAN SPEZIAL PAPIER GMBH

احدى وثلاثون :-

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة الاميركية :-

GERBER PRODUCTS

اثنان وثلاثون :-

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة البلجيكية :-

ATEA N.V. S.A.

واسمها السابق :-

G.T.E. ATEA N.V. S.A

ثلاثة وثلاثون :-

١ - حظر التعامل مع الشركتين اليوغوسلافيتين :-

JUGOMETAL EXPORT IMPORT

PLANOM

وسائر فروعهما والشركات المرتبطة معهما ومن بينها الشركات التالية :-

1 - M K S

واسمها الكامل :-

METALURSKI KOMBINAT SMEDEREVO

2 - MACKATICA

المرتبطتين بالشركة اليوغوسلافية :-

JUGOMETAL EXPORT IMPORT

٢ - الشركات الفرعية للشركة اليوغوسلافية :-

JUGOMETAL EXPORT IMPORT

هذه من الشركات

اربعة وثلاثون :

رفع الحظر المفروض على التعامل مع الشركة الألمانية :

FLUX GERATE GMBH

وسائر فروعها *

خمس وثلاثون :

حظر استيراد المواد الكيماوية والصيدلانية والمواد الأولية والاضافية للملف
الحيواني والصناعات الغذائية والصيدلانية والبيطرية من الشركة البلجيكية :

ORFFA N.V

وشركاتها الفرعية :

BIONUPHAR S.A

- الفرنسية

ORFAM B.V

- الهولندية

INFFA NEDERLAND B.V

- الهولندية

IDAC NEDERLAND B.V

- الهولندية

ORFA INTERNATIONAL HOLDING B.V.

وشركتها الأم البلجيكية

SCHOUTEN GROUP N.V

وشركتها الأم المحمودة الهولندية

SCHOUTEN GIESSEN N.V

المعروفة باسم :

ست وثلاثون :

حظر التعامل مع الشركة البلجيكية :

FABRIQUE NATIONAL DES ARMES DE GUERRE .

سبعة وثلاثون :

يسري الحظر المفروض بموجب هذا القرار على جميع الشركات والمؤسسات والبواخر الواردة
فكرها فيه اعتبارا من التاريخ المحدد له ان وجد والا فيعتبر الحظر ساري من تاريخ نشـ
القرار في الجريدة الرسمية على ان ينطبق على البضائع التي يثبت انها شحنت من مصدرها
الى الاردن قبل نفاذ القرار .

ثمانية وثلاثون :

الامتدادات البنكية المفتوحة لاستيراد اية بضاعة من منتجات الشركات
المشمولة بالحظر او بواسطتها يجب ان تلغي من البنوك كلما امكن على انه لا يجوز
تجديد تلك الامتدادات اذا انتهت مدتها قبل الشحن بأي من الاحوال *

وزير المالية - الجمارك

سامي قنوه

يتبع ثلاثة وثلاثون :

المبينة اسماءها وحساباتها ومدها (11) شركة ال.د.م.م :

- USA
1- Metalchemical Commercial Corporation
500 Fifth Avenue, New York, N.Y. 10110- Great Britain
2- Metalchem International Limited
79/83 Great Portland Street
London W1N 5FA- France
3- Metalchem France S.n.c.l.16 Avenue Franklin Roosevelt
75008 Paris- Turkey
4- Metalchem Dis Ticaret Ltd- Iskele Cadd. Iskele Akadest
Sokak No. 13 (Cami Yari)
Uskudar - Saray
Istanbul- Germany
5- Metallin GmbHBerliner Allee 61
D-4000 Düsseldorf- Austria
6- Metall und Stahl GmbHSellersgasse 14
A-1010 Wien- Italy
7- Metallin S.r.l.

20124 Milano

- Liechtenstein
8- Fincomat Establishment

Vaduz, P.O. Box 185

- India
9- Metalchem BombayYugoslav Trade Commission Office
" Vaswani Mansion " 1st Floor
12014 Disha Waccha road
Bombay - 400020- USA
10- Metalchemical Los Angeles500 South Hill Street
Los Angeles, CA 90013- Spain
11- Metallin - Madrid
Plaza Castilla 3/1702
28046 Madrid

هكذا من الشغل

أمر دفاع مدني

رقم ١ - لسنة ١٩٩٢

صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع المدني

رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ م

عملا بالصلاحيات المخولة لي بمقتضى أحكام قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتابينا
للسلامة العامة وحفاظا على الثروة الحرجية أمرنا بما يلي :-

١ - يمنع منعا باتا :-

- استخدام اية مادة مشتعلة سواء كانت البية او يدوية او مواد قابلة للاحتراق من قبل المتزهين داخل
المتزهات والغابات الحرجية القومية التي يرتادونها .
- يمنع التدخين داخل الغابات والاحراج والمتزهات .
- يمنع اشعال النيران لغايات الطهي او حرق النفايات او الاتارة داخل الاحراج الا في الاماكن
المخصصة لذلك .
- على كل من موظفي وزارة الزراعة ودائرة الاحراج ولجان الدفاع المدني في الوحدات الادارية
والامن العام تنفيذ مضمون هذا الامر .
- يعاقب كل من يخالف هذا الامر بموجب احكام المادة ٣٤ من قانون الدفاع المدني .

سلامة حماد

وزير الداخلية

رئيس المجلس الاعلى للدفاع المدني

قرار صادر عن

وزير التموين

قرار رقم ١٨ - لسنة ١٩٩٢

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب النقرة ب من المادة السابعة من قانون التموين رقم ١٧ لسنة
١٩٩١ انقرر ما يلي :-

١/ تحدد اسعار بيع مساحيق الغسيل المنتجة محليا في جميع انحاء المملكة على النحو التالي :-

اسم المسحوق والماركة وزن العبوة السعر للمستهلك
بلس دينار

١ - مسحوق منخفض الرغوة - باراغون واية	١٠٠٠ غم	٩٨٥ ...
ماركات اخرى .		
ب - مسحوق عالي الرغوة - ويب اكسبرس	٢٠٠ غم	١٨٥ ...
مسحوق عالي الرغوة - ويب اكسبرس	٤٠٠ غم	٣٦٠ ...
واية ماركات اخرى .		

ثانيا : نظرم المصانع المنتجة باعلان سعر البيع للمستهلك على كل عبوة بشكل واضح يحول دون اي
التباس او غشوش .

ثالثا : نظرم المصانع المنتجة بالالتئيد بالمواصفات القياسية الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة
- المواصفات والمقاييس .

رابعا : يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من ٢٢-٦-١٩٩٢ م .

خامسا : يلغى هذا القرار اي قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

سادسا : كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للمعقوبات المنصوص عليها في القانون المشار اليه اعلاه .

وزير التموين

رافعي ابراهيم

قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه الموجه لوزير العدل رقم ب-١٤١٥ تاريخ ٢٨-١-١٩٩٢ لاجل تفسير احكام المادة ٨ من قانون صندوق توفير البريد رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي :

- ١ - هل يشترط لاستحقاق المكافأة التي يجوز للمجلس منحها ان تكون الخدمات التي يقدمها العاملون في الصندوق خدمات اضافية .
 - ٢ - هل يشترط لاستحقاق المكافأة ان تحقق زيادة في ودائع الصندوق .
 - ٣ - هل يعتبر دفع المكافأة بنسبة مئوية من الراتب الاساسي لموظفي المكاتب البريدية بصورة مستمرة بمثابة علاوة تستحق مع الراتب الشهري .
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير المواصلات الموجه لرئيس الوزراء رقم ش-٢-٧-١٩٦٦ تاريخ ١٢-١-١٩٩١ وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي :

المادة ٨ من قانون صندوق توفير البريد تسمى على ما يلي :

« يجري التعامل مع الصندوق عن طريق مكاتب البريد المرخص لها بهيئة اعمال التوفير وفق قرارات المجلس . والمجلس الحق بمنح مكافآت تشجيعية لموظفي هذه المكاتب وغيرهم من موظفي وزارة المواصلات والصندوق لقاء الخدمات التي يقدمونها لزيادة وداائع الصندوق وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية » .

وعلى ذلك فنبينا يتعلق بالسؤال الاول فان ما يستفاد من عبارات النص ان العاملين في الصندوق هم في الاصل من موظفي مكاتب البريد وان عملهم في الصندوق هو عمل بالاضافة لوظائفهم الاصلية . اما تكليفهم للقيام به أثناء اوقات الدوام الرسمي لمكاتب البريد او في ساعات الدوام الاضافي فهي مسألة تنظيمية تعود للادارة التي يعود لها منح مكافآت تشجيعية في أي من الحالتين .

وعن السؤال الثاني فليس في النص حد ادنى للمقدار وداائع الصندوق حتى يقال بان الخدمات ادت الى زيادتها ام لا . وعلى ذلك فان الهدف من النص هو تشجيع العاملين على زيادة نشاطهم وخدماتهم للصندوق سواء اتحتقت زيادة فعلية في الودائع او لم تتحقق وتقدير هذه الجهود بصرف مكافآت يعود لتقدير الادارة .

وعن السؤال الثالث فان العلاوات المتكررة للموظفين بموجب القوانين والانظمة المرحية هي مخصصات شهرية دورية تنضاف الى رواتبهم الاساسية لمساعدة الموظفين على اعباء الحياة وتكاليف المعيشة بصرف النظر عن تقييم ادائهم لواجبات الوظيفة . واما المكافآت التشجيعية على ما نصت عليه المادة الثامنة المشمل اليها فهي حوافز لتحسين العمل وزيادة نشاط الموظفين العاملين في الصندوق وتصرف عند توافر اسبابها الواقعية والقانونية ولا تدخل في مفهوم العلاوة الشهرية الدورية او مفهوم علاوة العمل الاضافي المتصورة في نظم العلاوات الموحدة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ المبحوث في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ م .

وهذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٣-٥-١٩٩٢ م .

عضو مندوب وزارة البريد والاتصالات معدان وقسي	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان الخدمة المدنية عامر جباري	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش
عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ب-١٤١٥ تاريخ ٢٨-١-١٩٩٢ لتفسير المادة ٥٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وبيان ما اذا كانت احكام هذه المادة تطبق على الموظف الذي يحصل على تقديرين بدرجة (ممتاز) خلال سنتين متتاليتين ودرجتين مختلفتين .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية رقم ١-١-٢٢٨٦ تاريخ ١٢-٥-١٩٩١ المرق بكتاب دولة الرئيس وتديق النص القانوني تبين ما يلي :

البند ١- من الفقرة ١- من المادة ٥٢ من نظام الخدمة المدنية ينص على ما يلي :

« اذا كان التقدير الوارد عن أي موظف في التقرير السنوي بدرجة - ممتاز - وكان تقديره في السنة السابقة مباشرة بدرجة - ممتاز - ايضاً فيمنح زيادة سنوية واحدة اضافية في الدرجة الواحدة . على ان لا يؤخذ التقرير السنوي لاكثر من سنة واحدة لغرض هذا البند وان لا يمنح الموظف اكثر من خمس زيادات اضافية في الفئة الواحدة » .

يستفاد من هذا النص وبدلالة عبارة « يمنح زيادة سنوية واحدة اضافية في الدرجة الواحدة » . انه يشترط لمنح الموظف زيادة سنوية لغايات هذه المادة ان يحصل على تقديرين سنويين بدرجة - ممتاز - في سنتين متتاليتين خلال مدة خدمته في الدرجة الواحدة . وعلى ذلك فلا يجوز منح الموظف هذه الزيادة اذا حصل على تقدير ممتاز في احدى سنوات خدمته ثم رفع الى درجة اعلى في السنة التالية وحصل خلالها على تقدير اخر بدرجة - ممتاز - لان نص المادة المذكورة في هذه الحالة لا ينطبق عليه .

وهذا ما نقرره بشأن التفسير المطلوب .

قرار صادر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٣-٥-١٩٩٢ م .

عضو مندوب ديوان الخدمة المدنية عامر جباري	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش
عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش	عضو مندوب ديوان التشريع والسياسة في رئاسة الوزراء عيسى طماش

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٤-٥-١-٧٥٩٤ تاريخ ١٥-١١-١٩٩١ لتفسير المادة ١٦٠ من نلظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وبين ما اذا كانت احوالة الموظف على الاستبعاد تعتبر انتهاء لخدمته في الوظيفة اعتبارا من تاريخ صدور القرار بها بحيث يحق له القيام باي عمل اخر خلال مدة استبداده بها في ذلك استخدامه في اية مؤسسة رسمية عامه ذات استقلال اداري ومالي.

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ١٢-٨-٢-١٢٩١٨ تاريخ ٣-٨-١٩٩١ المرفق بكتاب الرئيس وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي :-

المادة ١٦٠ من نظام الخدمة المدنية تنص بما يلي :
١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص احوالة اي موظف على الاستبعاد لمدة اقصاها خمس سنوات .

ب - يتقاضى الموظف المحال على الاستبعاد نصف راتبه مع نصف علاواته المقرره خلال مدة الاستبعاد باستثناء العلاوة المائلية التي يستحقها كاملة . اما علاوة بدل التغل فلا يستحق اي شيء منها .

ج - تعتبر مدة الاحالة على الاستبعاد مقبولة للتقاعد ويجري اقتطاع المعاشات التقاعدية من كامل راتب الموظف الاساسي الذي يجري على اساسه حساب التقاعد للموظف وفقا لقانون التقاعد ويشترط في ذلك ان لا تحسب مدة الاحالة على الاستبعاد لغايات منح الزيادة السنوية والترشيح .

د - لا يجوز احوالة اي موظف على الاستبعاد الا اذا كانت له خدمة مقبولة للتقاعد لتقل عن خمس عشرة سنة بتاريخ احوالته على الاستبعاد .

هـ - يعتبر قرار احوالة اي موظف على الاستبعاد قرارا باحوالته حكما على التقاعد عند اكماله مدة احوالته على الاستبعاد . وذلك دون الحاجة الى اصدار اي قرار بذلك .

وبالرجوع الى احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتبين ان المادة ٢٢ تب منه حظرت الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه الموظف من خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او اوقاف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها .

يستفاد من نص المادة ١٦٠ المشار اليها ان الاحالة على الاستبعاد شأنها شأن الاحالة على التقاعد من حيث انها تقطع علاقة الموظف بالوظيفة الحكومية وتطهر خدمته فيها فلا يعود له اية حقوق وظيفية بخلاف ما يتقاضاه في حدود نصف الراتب والعلاوات المشابهة لراتب التقاعد كما لا ترتب عليه اية واجبات وظيفية بالاضافة الى انه يعتبر بالنص الصريح في حكم المحال على التقاعد دون حاجة لصدور قرار جديد بذلك مما يقتضي تطبيق ذات الآثار والقواعد على حالتي الاستبعاد والتقاعد باستثناء ما نص عليه من خضوع الاول للاقتطاعات التقاعدية خلال مدة الاستبعاد .

وحيث انه لا يوجد في القانون ما يمنع التقاعد من القيام باي عمل اخر بعد الاحالة على التقاعد سواء اكل مالا في مؤسسة خاصة او عامه او حكوميه . . . والقيد الوحيد المفروض على التقاعد في هذه الحالة هو عدم جواز الجمع بين راتب التقاعد وراتب العمل الجديد اذا كان مصدره وظيفته في الحكومة او في اي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او اوقاف او اية هيئة رسمية اخرى تابعة لها مراعاة لنص المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني ٣٤-٥٩ . فان ما ينبغي على ذلك ان هذه الحقوق والقيود تسري ايضا على الموظف المحال على الاستبعاد وتوحد للحكم في التشابهات .

وحيث ان سؤال وزير المالية بعلمه المرفق بكتاب رئيس الوزراء يتعلق بموظف محال على الاستبعاد من وزارة التربية والتعليم ويسمى ا. تاذا في جامعة العلوم والتكنولوجيا .

وحيث ان جامعة العلوم والتكنولوجيا تسري عليها احكام قانون الجامعة الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢م تطبيقا لاحكام المادة ١٤ من قانون جامعة العلوم والتكنولوجيا رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ . وقد سبق للديوان ان اعتبر الجامعة الاردنية من المؤسسات الرسمية المشمولة بحكم المادة ٢٢ تب من قانون التقاعد الذي يصيغتها المدونة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ بموجب القرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢١١٨ . عنون جامعة العلوم والتكنولوجيا من المؤسسات الرسمية التي لا يجوز الجمع بين راتب وظيفته فيها مع راتب التقاعد مما يقتضي توقيف صرف راتب الاستبعاد المخصص من وزارة التربية والتعليم مع استمرار الادارة باستطاع المعاشات التقاعدية من المرتب الجديد وفقا لاحكام الفقرة د من المادة ١٦٠ من نظام الخدمة المدنية .

وهذا ما تقرره بشأن التفسير المطلوب للاكثرية .

قرار صدر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٢-٥-١٩٩٢ م .

عضو نائبي محكمة التمييز خليف السحيحات	عضو نائبي محكمة التمييز فايز البيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	--	---

عضو مندوب وزارة المالية صبيحي الحسن (مخالف)	عضو رئيس ديوان التشريع والبراري في رئاسة الوزراء عيسى طباش (مخالف)
--	--

هذا من المأهول

قرار المخالفة

الصادر عن عضوي الديوان الخاص بتفسير القوانين

رئيس ديوان التشريع والرأي ومندوب وزارة المالية

في قرار التفسير رقم ٢- لسنة ١٩٩٣

- مع احترامنا لقرار الاكثية المحترمة فإننا نخالفه بكل ما ورد فيه للأسباب التالية :
- ١ - أن قرار إحالة أي موظف على الاستبعاد ليس قراراً بإحالة على التقاعد ، أو بمثابة إحالة على التقاعد حكماً . إذ ليس في المادة ١٦٠- من (نظام الخدمة المدنية) رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، ما يدل على ذلك لانصراحاً لا تليحاً ، وتقياس الإحالة على الاستبعاد على الإحالة على التقاعد غير وارد مطلقاً لعدم توافر أي من الأسباب أو العناصر المشتركة التي تسمح بالتقياس بين الأمرين .
 - ٢ - لقد نصت الفقرة هـ من المادة ١٦٠ المشار إليها . على أن (يعتبر قرار إحالة أي موظف على الاستبعاد قراراً بإحالة حكماً على التقاعد عند اكتماله مدة إحالة على الاستبعاد وذلك دون الحاجة إلى إصدار أي قرار بذلك) . وهذا النص واضح . ويدل بصرحة على أن حكم الإحالة على التقاعد للموظف المحال على الاستبعاد يبدأ (عند اكتماله مدة إحالة على الاستبعاد) ، وليس قبل ذلك ، وعملاً بالتقاعدة الفقهية فإنه لا مساعٍ للاجتهاد في مورد النص .
 - ٣ - أن الموظف المحال على الاستبعاد لا يمكن أن يكون بمثابة المحال على التقاعد ابتداءً . ومن تاريخ صدور قرار إحالة على الاستبعاد ، حتى لو كانت له خدمة مقبولة للتقاعد خمس عشرة سنة أو أكثر وذلك للأسباب التالية : -
- الاول : أن مدة الخدمة تلك هي شرط لجواز إحالة الموظف على الاستبعاد وليس له علاقة بأي أمر آخر كاللغاء .
- الثاني : أن الموظف المحال على الاستبعاد يتقاضى خلال مدة استبعاده نصف راتبه الأساسي مع نصف علاواته المقررة ، باستثناء علاوة بدل التنقل ، في حين يتقاضى العلاوة العائلية كاملة ، وليس لما يتقاضاه أي صفة من صفات أو شروط وظائفه .
- الثالث : كما تعتبر مدة إحالة الموظف على الاستبعاد مقبولة للتقاعد ، وتنقطع المعائدات التقاعدية من كل راتبه الأساسي ، أي أنها تعتبر بمثابة مدة خدمة فعلية في الوظيفة ، في حين أن التقاعد لا يرتبط بأي علاقة بالوظيفة .
- الرابع : أن قرار الإحالة على الاستبعاد لا ينهي العلاقة القانونية أو النظامية بين الحكومة من جهة والموظف من جهة أخرى ، بل هو في الواقع توقيف لهذه العلاقة .
- وفي ضوء ما ورد في السببين (الثاني) و (الثالث) السابقين الدليل الواضح الصريح على ذلك الأمر الذي يعطي للحكومة الحق في إلغاء قرار الاستبعاد ، وإعادة الموظف إلى عمله ، لا سيما وأن القرار يصدر من الحكومة دون أن يطلب منه الموظف .

١ - أن القول بأن قرار إحالة الموظف على الاستبعاد هو قرار بإحالة « حكماً » على التقاعد اعتباراً من تاريخ صدور قرار الاستبعاد ، يعني إحالة الموظف على التقاعد بموجب نظام الخدمة المدنية ، واستناداً إلى المادة ١٦٠ منه بالذات . وهو قول غير وارد ، لأن إحالة الموظف على التقاعد لا تتم « حكماً » بل تتم بقرار يصدر عن مجلس الوزراء واستناداً إلى قانون التقاعد ولا يجوز اتخاذ مثل هذا القرار بموجب نظام حتى ولو كان صادراً بمقتضى المادة ١٢٠- من الدستور كنظام الخدمة المدنية ، فكيف يجوز القول - حيال ذلك - بأن إحالة الموظف على الاستبعاد هو إحالة له على التقاعد بموجب نظام ، وعلى سبيل الاعتبار ، أو الحكم ، وليس بالقرار الصريح .

٢ - أن القول بأن قرار إحالة الموظف على الاستبعاد هو بمثابة إحالة على التقاعد « حكماً » ، وبالتالي السماح له بالعمل في إحدى المؤسسات الرسمية العامة ذات الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي كالجوامع الحكومية - مع بوقف ما يتقاضاه من راتبه وعلاواته - أن القول بذلك يعني من الناحيتين القانونية والواقعية . إلغاء لقرار مجلس الوزراء بإحالة الموظف على الاستبعاد وذلك لسبب واضح وبسيط . وهو أن المؤسسات الرسمية العامة ، هي مؤسسات حكومية وتابعة للحكومة ، وتعتبر جزءاً منها . ومرار مجلس الوزراء بإحالة الموظف على الاستبعاد يعني إيقافه عن العمل في الحكومة بجميع أجهزتها والجهات الرسمية التابعة لها ، بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة ، وبالتالي فلا يجوز لأي من هذه الأجهزة والجهات والمؤسسات السماح للموظف المحال على الاستبعاد بالعمل فيها بأي صورة من الصور ، لأنه - أن فعلت ذلك تكون قد ألغيت قرار مجلس الوزراء بإحالة الموظف على الاستبعاد ، وهو ما لا نملكه .

قرار صدر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة عام ١٤١٣ هـ . الموافق ١٢-٥-١٩٩٣ م .

مضو
مندوب وزارة المالية
صبحي الحسن

رئيس ديوان التشريع والرأي
في رئاسة الوزراء
عيسى طهاني

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب معالي نائب رئيس الوزراء بكتابه رقم رس ٨٨١٦-٢ تاريخ ١٩٩١-٧-١٢ من أجل تفسير بعض نصوص قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ ونظام الضريبة الإضافية لتطلبات الدفاع المدني رقم ٤ لسنة ١٩٩٠ وبين ما يلي :

- ١ - هل تعتبر عقود أو اتفاقيات أو بوالص إعادة التأمين مشمولة بأحكام المادة ٣ من قانون رسوم طوابع الواردات والبندين ١ ، ٢ من الجدول رقم ١- الملحق بالقانون المذكور .
- ٢ - هل تعتبر هذه العقود والاتفاقيات والبوالص مشمولة بأحكام المادة ٢ من نظام الضريبة الإضافية المشار إليه .

وبعد التدقيق والمداولة نجد أن المادة ١٢٢-١ من الدستور نصت « للديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد نسرتة إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء » .

يستفاد من هذا النص أن طلب التفسير يجب أن يصدر عن رئيس الوزراء بالذات .

وحيث أن الطلب المشار إليه صادر عن معالي نائب رئيس الوزراء وليس في الدستور نص يجيز لممارسة هذه الصلاحية نيابة عنه فيكون الطلب صادرا عن جهة غير مختصة ولا يجوز النظر فيه . لهذا نقرر عدم النظر في الطلب .

قرار صادر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٣-٥-١٩٩٣ م .

عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس
خليفة السحيمات	خليفة السحيمات	خليفة السحيمات
خليفة السحيمات	خليفة السحيمات	خليفة السحيمات

عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس
مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية	مندوب وزارة المالية
صبيحي الحسن	صبيحي الحسن	صبيحي الحسن

رئيس ديوان التشريع والرأي

في رئاسة الوزراء

عيسى طرابلس

قرار رقم ٥ - لسنة ١٩٩٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء ، بكتابه رقم ١٢٨٦٤/٤ تاريخ ١٩٩١-١٢-١٢ لتفسير ما إذا كان الموظف في المؤسسة الرسمية العامة ، الذي ينقل إلى نظام الخدمة المدنية رقم السنة ١٩٨٨ ، مستحق في استحقاقه زيادته السنوية في التاريخ الذي تصرف له فيه خلال خضوعه لأحكام النظام الخاص بموظفي المؤسسة ، أم أن استحقاقه لها يصبح بتاريخ نقله إلى نظام الخدمة المدنية المشار إليه .

بعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الإعلام رقم ١-٧-٦٠٣٦ تاريخ ٢٧-٥-١٩٩١ المرفق بكتاب سيادة رئيس الوزراء والرجوع إلى النصوص القانونية يتبين ما يلي : -

تنص المادة ١٦ من « نظام الخدمة المدنية » رقم ١-١ لسنة ١٩٨٨ على أن (يتقاضى الموظف راتبه من الوظيفة التي يشغلها بصورة فعلية . ويستحق زيادته السنوية عند حلول موعد منحها له ، إذا لم يصدر أي قرار بحجبها عنه أو ماخرها . وموقع براءة الزيادة من الوزير أو من يفوضه بذلك) .

ويستفاد من هذا النص أن الموظف مستحق زيادته السنوية عند حلول موعد منحها له ، وتطبق أحكامه على الموظف في أي مؤسسة رسمية عامة نقل أو ينقل إلى نظام الخدمة المدنية المشار إليه ، وأصبح بذلك خاضعا لأحكامه . ومنها احتكام المادة ١٦ منه التي يستحق أي موظف زيادته السنوية بموجبها عند طول التاريخ الذي تمنح له فيه . وليس في نظام الخدمة المدنية ما يعدل ذلك التاريخ أو يؤثر عليه .

ولما القول بأن الزيادة السنوية للموظف المستحق في المؤسسة الرسمية العامة ، تستحق في التاريخ الذي نقل فيه إلى نظام الخدمة المدنية . نقول غير وارد ذلك لأنه يؤدي - بالإضافة إلى السبب القانوني الذي سبق بيانه - إلى الخروج على مبدأ الاستحقاق السنوي للزيادة ، وكذلك إلى الإخلال بأوضاع وحقوق الموظفين في أي مؤسسة رسمية عامة ، وبخاصة إذا انتقلوا إلى نظام الخدمة في تاريخ واحد ، إذ تصبح بذلك الامتياز بينهم باستحقاقهم جميعا للزيادة السنوية في موعد واحد ، مع اختلاف المواعيد التي يستحقونها فيها .

هذا ما نقرره في التفسير الملغوب .

قرار صادر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١٣-٥-١٩٩٣ م .

عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس
خليفة السحيمات	خليفة السحيمات	خليفة السحيمات
خليفة السحيمات	خليفة السحيمات	خليفة السحيمات

عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس	عضو مجلس مجلس
مندوب وزارة الإعلام / مؤسسة	مندوب وزارة الإعلام / مؤسسة	مندوب وزارة الإعلام / مؤسسة
الادامة والتلازيون	الادامة والتلازيون	الادامة والتلازيون
هاني فراج	هاني فراج	هاني فراج

رئيس ديوان التشريع والرأي

في رئاسة الوزراء

عيسى طرابلس